

# التمويل غير التقليدي من أجل التنمية: بعض التجارب الدولية والخبرة المصرية

أ.د. خالد زكريا أمين

مدير مركز السياسات الإقتصادية الكلية – معهد التخطيط القومي

يوليو 2019

ما هو التمويل غير التقليدي من أجل التنمية؟

لماذا التمويل غير التقليدي من أجل التنمية؟

مجالات العمل الخاصة بالتمويل من أجل التنمية وفقاً لمؤتمر أديس أبابا

آليات التمويل غير التقليدي من أجل التنمية

بعض مبادرات التمويل غير التقليدي من أجل التنمية

التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: مبادرات وقضايا

يرتكز التمويل غير التقليدي من أجل التنمية على المحاور التالية:

- ✓ تدبير أموال إضافية للتنمية من غير المصادر التقليدية مثل الموازنات والإقراض التقليدي والمنح المباشرة
- ✓ تعزيز كفاءة التدفقات المالية بشكل يضمن إمكانية تنفيذ المشروعات في الوقت المحدد وبدرجة عالية من الكفاءة، مع مراعاة المرونة اللازمة للتعامل في حالات الأزمات والطوارئ.
- ✓ ربط التدفقات المالية بالنتائج والأداء.

## لماذا التمويل غير التقليدي من أجل التنمية؟

- تعاني العديد من الدول النامية من عدم توفر الموارد المالية والاعتماد المباشر على المساعدات التنموية الرسمية لدعم التنمية.
- تحصل الدول الأقل نمواً على القدر الأكبر من المساعدات التنموية الرسمية متخطية بذلك الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- في عام 2002 تم تبني مصطلح "التمويل من أجل التنمية" خلال المؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية الذي عُقد بالأمم المتحدة، والذي قامت فيه الدول بالاعتراف بأهمية التركيز على خلق فرص للتمويل من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية المستدامة. ولقد أعقب هذا الحدث مؤتمرات رئيسيان للأمم المتحدة أحدهما في الدوحة في عام 2008 والآخر في أديس أبابا في 2015.
- بغية دعم أهداف التنمية المستدامة 2030، ركز مؤتمر أديس أبابا على سبعة مجالات رئيسية للعمل تتعلق بالتمويل من أجل التنمية.

# مجالات العمل الخاصة بالتمويل من أجل التنمية وفقاً لمؤتمر أديس أبابا

5

## مجالات العمل الخاصة بالتمويل من أجل التنمية

العلم والتكنولوجيا  
والابتكار وبناء  
القدرات

- تبادل المعرفة وتعزيز  
التعاون والشراكات بين  
أصحاب المصلحة  
المختلفين من أجل بناء  
قدرات الدول النامية  
- وضع سياسات تحفز  
البحث والابتكار  
واستحداث  
تكنولوجيات جديدة  
- إنشاء صناديق  
للابتكار

معالجة القضايا  
الكلية

- توسيع سبل مشاركة  
الدول النامية في عملية  
صنع القرار ووضع  
القواعد في المجال  
الاقتصادي والحوكمة  
الاقتصادية العالمية  
- تطوير نظم الإنذار  
المبكر فيما يتعلق  
بالمخاطر على  
الاقتصاد الكلي  
والمخاطر المالية  
- الحد من الاعتماد  
الآلي على تقييمات  
وكالات تقدير الجدارة  
الاثتمانية

الديون والقدرة  
على تحمل الديون

- مساعدة الدول  
النامية على تحقيق  
القدرة على تحمل  
الديون من خلال تعزيز  
تمويل الديون، وتخفيف  
عبء الديون وإعادة  
هيكلتها  
- رصد الالتزامات  
المالية وإدارتها  
- تشجيع الجهات  
المقرضة على تقديم  
القروض بطريقة لا  
تقوض قدرة الدول  
على تحمل الدين

التجارة الدولية  
باعتبارها محركاً  
للتنمية

- تعزيز التعاون  
الإقليمي والاتفاقات  
التجارية الدولية  
- الحد من الحواجز  
التجارية وتمكين  
الشركات بما في ذلك  
المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة والمتناهية  
الصغر من الاندماج في  
سلاسل القيمة  
الإقليمية والعالمية

د. خالد زكريا أمين

التعاون الإنمائي  
الدولي

- زيادة حجم  
المساعدات الإنمائية  
الرسمية  
- تحسين نوعية وأثر  
التعاون الإنمائي  
والجهود الدولية  
الأخرى في مجال المالية  
العامة  
- تنويع أجنحة  
الإستثمارات الخاصة  
بالتعاون الإنمائي  
وكذلك نظم التمويل  
المتعلقة بها

المؤسسات التجارية  
والمالية الخاصة المحلية  
والدولية

- تحفيز القطاع الخاص  
على اعتماد ممارسات  
مستدامة  
- تقييم المخاطر لجميع  
أشكال الوساطة المالية  
- دعم مؤسسات  
التمويل البالغ الصغر،  
والمصارف التمويلية  
- النمو السريع  
للأعمال الخيرية  
والمساهمات المالية  
- تطوير أسواق رأس  
المال المحلية وأسواق  
السندات طويلة الأجل

الموارد العامة  
الوطنية

- تعزيز إدارة  
الإيرادات واعتماد نظم  
ضريبية حديثة  
تصاعدية  
- تحسين عدالة النظم  
الضريبية والشفافية  
- إدماج القطاع غير  
الرسمي في الاقتصاد  
الرسمي  
- تقليص التدفقات  
المالية غير المشروعة  
- تشجيع الاستثمار  
في الأنشطة ذات  
القيمة المضافة

## آليات من شأنها أن تُنشئ تدفقات جديدة للإيرادات العامة

- الضرائب العالمية (ضرائب على المعاملات المالية الدولية - ضريبة الكربون - ضرائب على تذاكر الطيران)
- مخصصات حقوق السحب الخاصة إلى البلدان النامية
- بيع تصاريح الانبعاثات (المزادات)

## الآليات الخاصة بالأدوات القائمة على الدين

- مبادلة الديون (مبادلة الديون من أجل الصحة أو المشروعات الإجتماعية)
- الديون ذات نسب الفائدة المتدنية في السنوات الأولى من السداد
- تسهيلات مالية وإقراض تغطي دفعات سداده الأولى من المساعدات الدولية
- الإقراض بضمان التعهدات بالمساعدات المالية الدولية وبالأخص في الأسواق الدولية

آليات التمويل  
غير التقليدي من  
أجل التنمية

## الآليات الخاصة بالحوافز والضمانات والتأمين بين القطاعين العام والخاص

- التزامات السوق المسبقة (الشراكة بين الجهات المانحة وشركات الأدوية حول توفير الأدوية واللقاحات وتوفيرها بأسعار في متناول اليد)

## الآليات الخاصة بالتبرعات باستخدام القنوات العامة أو بين القطاعين العام والخاص

- تبرعات الأفراد مباشرة إلى الأفراد المحتاجين
- المبادرات الخاصة بتحفيز الأفراد للتبرع من خلال الجمع بين الاستهلاك والعتاء

## بعض مبادرات التمويل غير التقليدي من أجل التنمية

المبادرة	الوصف والمساهمات
<ul style="list-style-type: none"> <li>• ضريبة التضامن الدولية المفروضة على تذاكر الطيران</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• بدأت في عام 2006 بمبادرة من حكومات البرازيل، وشيلي، وفرنسا والنرويج، والمملكة المتحدة ومن ثمّ تمّ المصادقة عليها من الأمم المتحدة. وهناك العديد من الدول تقوم بتطبيقها.</li> <li>• يتم دفع الضريبة من قبل المسافرين ويتم جمعها من خلال شركات الطيران في الدول المشاركة.</li> <li>• تختلف الضريبة من دولة إلى أخرى؛ على سبيل المثال قامت شيلي بتحديد سعر ثابت للضريبة يُقدر بنحو 2 دولار على الطيران الدولي. أما فرنسا فلقد ميزت بين تذاكر الطيران للدرجة الاقتصادية ودرجة رجال الأعمال. ففرضت على الطيران الاقتصادي المحلي وداخل أوروبا ضريبة تقدر بنحو 1 يورو، والطيران الاقتصادي الدولي ضريبة قدر بنحو 4 يورو. أما الطيران المحلي وداخل أوروبا لدرجة رجال الأعمال ففرضت ضريبة تعادل 10 يورو، وفرضت 40 يورو للطيران الدولي لدرجة رجال الأعمال.</li> <li>• يتم توجيه معظم الإيرادات الخاصة بضريبة التضامن إلى "مبادرة الصحة العالمية – UNITAID" لتوفير علاج ورعاية للمصابين بأمراض الإيدز والسل والملاريا وفيروس نقص المناعة HIV. تعتمد هذه المبادرة في 70% من دخلها على ضريبة التضامن الدولية المفروضة على تذاكر الطيران. في عام 2011 أعلنت المبادرة على أنها قامت بجمع نحو 2 مليار دولار منذ إنشائها وقامت من خلال تلك الأموال بمساعدة نحو 47 مليون شخص حول العالم.</li> </ul>

الوصف والمساهمات	المبادرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• خلال هذا البرنامج يقوم المستهلك بشراء المنتج المطبوع عليه علامة RED. ويتم توجيه نسبة معينة من الربح إلى الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والملاريا والسل في أفريقيا.</li> <li>• تضم الشركات المنضمة لهذا البرنامج شركات كبرى مثل أبل، وجاب، وستارباكس.</li> <li>• منذ إنشاء البرنامج في عام 2006 تم جمع ما يقرب من 170 مليون دولار، تم من خلالها مساعدة ما يقرب من 7.5 مليون شخص في أفريقيا.</li> </ul>	<p>برنامج مساهمة المستهلك الطوعي (RED)</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• صندوق غير هادف للربح تم إنشاؤه في عام 2001 للاستثمار في الأعمال الرائدة التي لها القدرة على إيجاد حلول مستدامة للمشاكل الكبرى المتعلقة بالفقر أو تلك الأعمال التي لها عائد اجتماعي وخاصة في الدول الأقل نمواً.</li> <li>• لا يقدم هذا الصندوق منح وإنما يقدم قروض من خلال استخدام رأس المال الخيري (philanthropic capital) ورأس المال الصبور (patient capital) لتشجيع ريادة الأعمال. ومن هنا يساعد رأس المال الصبور على المرونة في الاستثمار وخاصة في البلدان ذات الظروف الصعبة. ومن ثمّ أية عوائد مالية للصندوق يتم إعادة تدويرها في مشروعات جديدة.</li> <li>• قام الصندوق بالاستثمار في العديد من الدول؛ ففي بعض دول غرب أفريقيا تم استثمار 6.3 مليون دولار في مشروعات ريادة الأعمال وتم توفير ما يقرب من 195 وظيفة مما أثر على حياة 4.3 مليون مواطن. أما في الهند فقد قدرت الاستثمارات بنحو 31.9 مليون دولار في المشروعات وتم خلق 9500 وظيفة مما أثر على حياة 23 مليون مواطن. وفي باكستان وصلت الاستثمارات إلى 15 مليون دولار وتم خلق وظائف لنحو 4500 شخص مما أثر على حياة 4 مليون مواطن.</li> </ul>	<p>صندوق الفطنة (Acumen Fund)</p>

الوصف والمساهمات	المبادرة
<ul style="list-style-type: none"><li>• هو صندوق استثمار اجتماعي غير هادف للربح تم إنشاؤه في عام 1999 يستهدف العمل على التنمية الزراعية من خلال الاستثمار في المشروعات الزراعية الصغيرة والناشئة في المناطق الفقيرة والمهمشة بيئياً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.</li><li>• يعمل الصندوق على نوعين من القروض؛ الأول هو الائتمان التجاري قصير المدى وقروض ما قبل الحصاد والتي تكون مدتها عام واحد ويقوم المقرض باستخدام القرض في شراء المواد الخام التي يستخدمها في الزراعة. أما النوع الثاني من القروض فيتمثل في قروض الأصول الثابتة على المدى الطويل لمدة تصل إلى خمسة سنوات للاستثمار في المعدات والبنية التحتية. ويكون الإقراض اعتماداً على المبيعات المستقبلية وليس الأصول الحالية.</li><li>• لا يقوم الصندوق فقط بالإقراض وإنما تقوم بالتدريب على المهارات المالية وتعزيز ارتباطات السوق للمشروعات الزراعية الصغيرة والناشئة.</li></ul>	<p>صندوق Root Capital</p>

المبادرة	الوصف والمساهمات
مبادلة الديون	<ul style="list-style-type: none"> <li>• في مبادلة الديون يقوم الدائن بإلغاء جزء من الديون على الدول النامية مقابل نفقات محددة. وعادة ما تقوم مبادلة الديون على خدمة قطاعات بعينها مثل الصحة والتعليم.</li> <li>• قامت اليونيسكو بتنفيذ مبادرة "مبادلة الديون من أجل التعليم". على سبيل المثال قامت أسبانيا بمبادلة الديون من أجل التعليم في عام 2004 (50 مليون دولار مع الإكوادور، و 138.3 مليون دولار مع هندوراس) مقابل برامج تتعلق بتعزيز البنى التحتية للمرافق التعليمية، وإنشاء معاهد تعليمية جديدة، وغيرها من البرامج التي تسهم في قطاع التعليم.</li> <li>• قامت سويسرا بإنشاء المكتب السويسري لخفض الديون، والذي قامت من خلاله بالاتفاق مع الحكومات المدينة بإلغاء جزء من الديون ليتم استخدامه في برامج الحد من الفقر. وخلال عشر سنوات من إنشاء المرفق؛ قامت سويسرا بإلغاء نحو 1.6 مليار دولار في 19 دولة مدينة.</li> <li>• في عام 2007 أطلق الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا مبادرة "مبادلة الديون من أجل الصحة"، والتي من خلالها تقوم الدولة الدائنة بالتنازل عن جزء من الديون مقابل أن تقوم الدولة المدينة باستثمار مبلغ متفق عليه في برامج الصحة من خلال الصندوق. فعلى سبيل المثال قامت دول دائرة مثل ألمانيا وأستراليا بمبادلة الديون مع دول مدينة مثل إندونيسيا وباكستان والكويت ديفوار.</li> </ul>

الوصف والمساهمات	المبادرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>• سندات المغتربين هي سندات يتم إصدارها من الدولة لمواطنيها المغتربين للاستفادة من ثرواتهم التي تم جمعها في الخارج. وهي أوراق مالية (securities) طويلة الأجل يتم استبدالها عند الاستحقاق.</li> <li>• وعادة ما تخاطب البلدان التي تُصدر سندات المغتربين الحس الوطني لدى هؤلاء المغتربين والرغبة في المساهمة في تنمية الوطن. ولذلك عادة ما يغلب طابع العطاء على هذه الاستثمارات.</li> <li>• تُعد كل من الهند وإسرائيل أولى الدول التي عملت على إصدار سندات المغتربين لتمويل التنمية، حيث بدأت الهند إصدار هذه السندات في عام 1991، بينما بدأت إسرائيل في عام 1959.</li> </ul>	<p>سندات المغتربين</p>

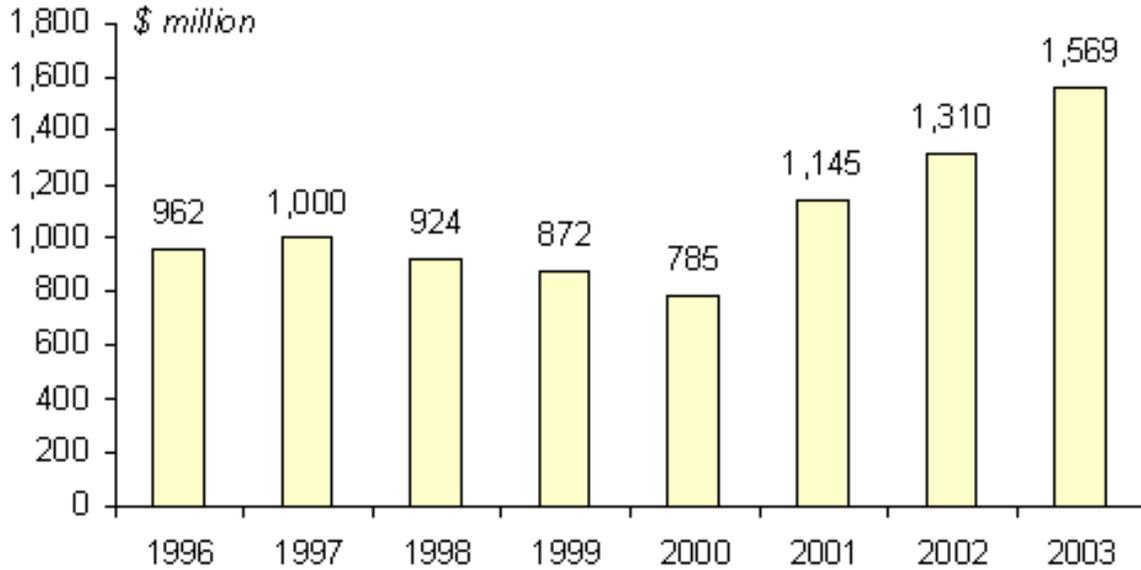
## دراسة حالة: سندات المغتربين في الهند

العائد	الحد الأدنى	الاستحقاق	السنة	المبلغ	نوع السند
%9.50	غير متاح	خمس سنوات	1991	1.6 مليار دولار	سندات تنمية الهند دولار أمريكي جنيه إسترليني
					سندات العودة الجديدة للهند
%7.75	2000 دولار	خمس سنوات	1998	4.2 مليار دولار	دولار أمريكي
%8.00	1000 إسترليني				جنيه إسترليني
%8.25	3000 مارك				مارك ألماني
					ودائع الهند للألفية
%8.50	2000 دولار	خمس سنوات	2000	5.5 مليار دولار	دولار أمريكي
%7.85	2000 إسترليني				جنيه إسترليني
%6.85	2000 يورو				يورو

المصدر: البنك الدولي، التمويل غير التقليدي للتنمية، 2009

## دراسة حالة: سندات المغتربين في إسرائيل

### مجموع مبيعات سندات المغتربين حتى عام 2003



المصدر: البنك الدولي، التمويل غير التقليدي للتنمية، 2009

تقوم إسرائيل حالياً باستغلال العائد من مبيعات سندات المغتربين لتمويل المشروعات الكبرى للقطاع العام مثل مشروعات تحلية مياه البحر، والإنشاءات، ومشروعات البنية التحتية للاتصالات.

وتقوم وزارة المالية بتحديد السياسة الخاصة بالاقتراض السنوي وفقاً لمتطلبات النقد الأجنبي للحكومة. وتقوم الوزارة أيضاً بتحديد أسعار الفائدة دورياً للأنواع المختلفة من السندات لتحقيق هدف الاقتراض السنوي.

منذ عام 1951 تجاوزت مبيعات سندات المغتربين 40 مليار دولار. وفي عام 2016 بلغت مبيعات السندات في أمريكا وحدها 1.127 مليار دولار

# بعض مبادرات التمويل غير التقليدي من أجل التنمية

## نظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

14

- اتفاق بين جهة حكومية وشريك من القطاع الخاص يأخذ شكل العقد القانوني الملزم.
- يكون العقد ذا طبيعة طويلة الأجل.
- تقدم نظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص خدمات في مجال البنية التحتية أو خدمات أخرى والتي ينظر إليها باعتبارها مسؤولية الحكومة.
- تقدم نظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص الخدمات بالنيابة عن الجهات الحكومية.
- عادة ما يتم إنشاء أو تجديد أحد الأصول المادية في إطار نظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- في بعض الحالات، قد ينتقل الأصل إلى شريك من القطاع الخاص والذي يقبل مسؤولية الاحتفاظ به.
- تقدم نظم الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص خدمات للأفراد من خلال استخدام الأصل (أو الأصول) المشيدة بواسطة شريك من القطاع الخاص أو التي تم نقلها من جهة حكومية إلى شريك من القطاع الخاص.

## بعض مبادرات التمويل غير التقليدي من أجل التنمية أشكال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص

- التشغيل والصيانة (OM)
- التشغيل والصيانة والإدارة (OMM)
- التصميم-البناء (DB)
- التصميم-البناء-الصيانة (DBM)
- التصميم-البناء-التشغيل (DBO)
- التصميم-البناء-التمويل-التشغيل-الصيانة (DBFOM)
- التصميم-البناء-التمويل-التشغيل-الصيانة-نقل الملكية (DBFOMT)
- البناء-التشغيل-نقل الملكية (BOT)
- البناء-التملك-التشغيل (BOO)
- الشراء-البناء-التشغيل (BBO)
- المطور الممول Developer Finance
- التأجير-التطوير-التشغيل (LDO)
- تسليم المفتاح (Turnkey)

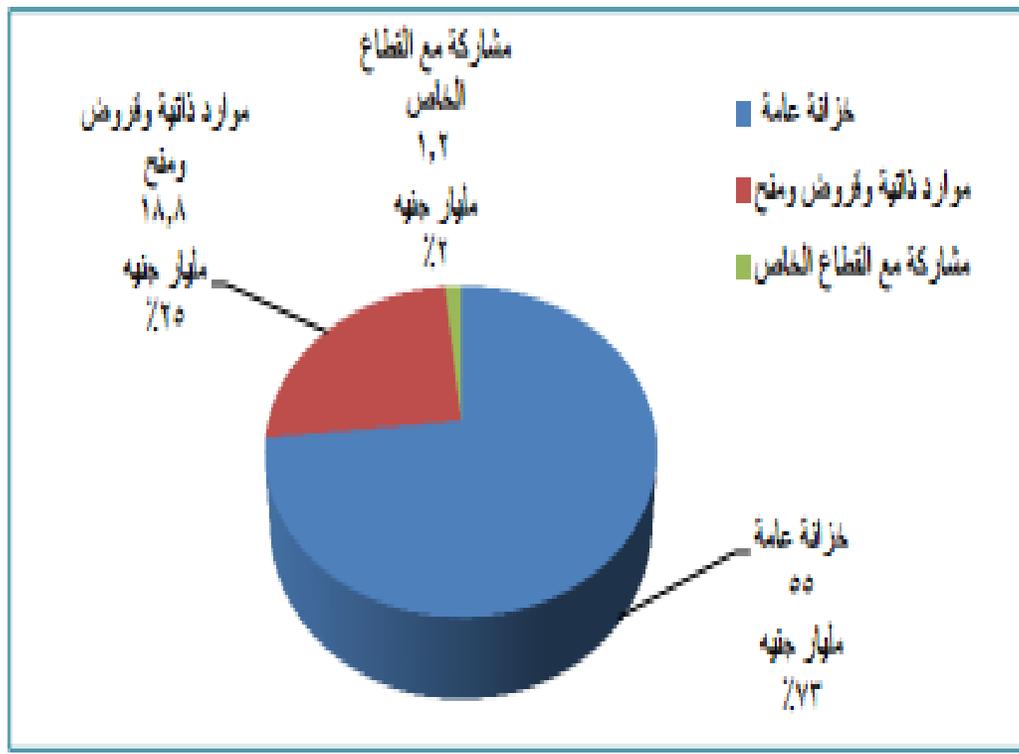
المبادرة	الوصف
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	<ul style="list-style-type: none"><li>• في الماضي كان الجزء الأكبر من التمويل للبلديات، والمدن والأقاليم في الفلبين يأتي في شكل منح من الحكومة، أو في شكل إئتمان مدعم من البنوك المملوكة للحكومة. ونتيجة لاستمرار العجز في الموازنة قامت الحكومة بإصلاح في السياسات الائتمانية للتخلص التدريجي من البرامج المدعومة من الحكومة. وفي نفس الوقت تم التوجه نحو اللامركزية وإعطاء سلطات مالية أكبر على المستوى المحلي.</li><li>• مؤسسة ضمان تنمية الحكومة المحلية في مانيلا تأسست كشراكة بين القطاع العام والخاص بهدف منح وحدات الحكومة المحلية الوصول إلى مصادر لرأس المال الخاص من خلال توفير التعزيز الائتماني لقروض وحدات الحكومة المحلية؛ وبالتالي تستطيع تلك الوحدات الدخول في مشروعات التنمية، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية التحتية، ومشروعات المياه، والإسكان، والطاقة النظيفة والمتجددة.</li><li>• تُعد هذه المؤسسة مشروع مشترك بين بنك التنمية الفلبيني (بنسبة 49%) وجمعية المصارف الفلبينية (بنسبة 51%)</li></ul>

المبادرة	الوصف
الشراكة بين القطاعين العام والخاص صندوق تاميل نادو للتنمية الحضرية (الهند)	<ul style="list-style-type: none"><li>• تم إنشائه في عام 1996 كشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف تنمية البنية التحتية الحضرية في ولاية تاميل نادو بالهند. تملك حكومة ولاية تاميل نادو 49% من الصندوق بينما يملك القطاع الخاص 51% منه.</li><li>• يهدف هذا الصندوق إلى تمويل مشروعات البنية التحتية الحضرية، والتي تقوم بتحسين مستوى معيشة السكان في المناطق الحضرية. وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البيئة التحتية من خلال مشروعات مشتركة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يهدف إلى تحسين الإدارة المالية للهيئات المحلية الحضرية، وتمكينهم من الحصول على تمويل للديون من الأسواق.</li></ul>

# التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: لماذا؟

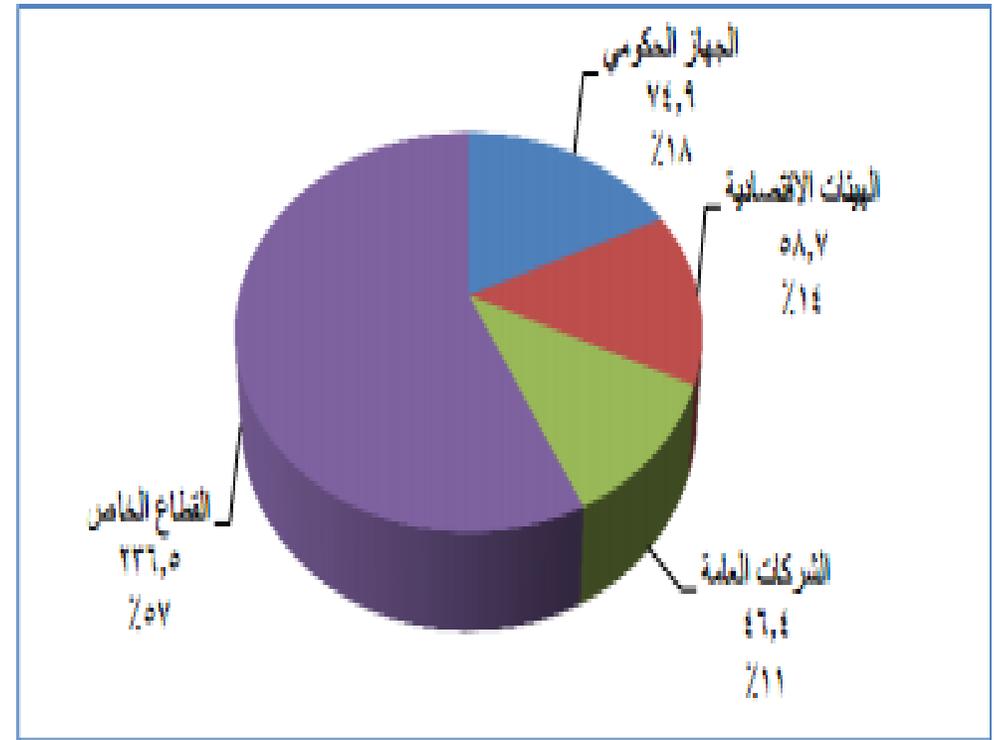
18

مصر: هيكل تمويل الاستثمارات الحكومية في  
خطة 2016 – 2017



د. خالد زكريا أمين

مصر: الاستثمارات المستهدفة بحسب جهات  
الإسناد لعام 2016 – 2017



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

# التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: مبادرات

19

## أياي للاستثمار والتنمية

- شركة "أياي" التي أطلقتها الحكومة للاستثمار، هي شركة مساهمة تم إنشاؤها وفقاً لقانون الشركات رقم 159 لعام 1981 ولائحته التنفيذية تأسست في مارس 2015 بهدف تحفيز الاستثمارات وتعزيز التنمية والنمو الاقتصادي في مصر من خلال المساهمة في تأسيس مشروعات اقتصادية إنتاجية وخدمية لتنمية الاقتصاد المصري في كافة المحافظات.
- "أياي" هي شركة مملوكة من قبل القطاع العام بنسبة 95 بالمائة، و5 بالمائة للقطاع الخاص، ورأس مالها يقدر بـ 410 مليون جنيه، ويبلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه بقيمة اسمية تبلغ 100 جنيه للسهم الواحد.
- المساهمين في شركة "أياي" هم بنك الاستثمار القومي، وصندوق السياحة، وبنك الاستثمار العربي، وشركة القاهرة للاستثمار، وبنك فيصل الإسلامي، وشركة البريد للاستثمار، والصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ومن الشركات التي ساهمت أياي في تأسيسها شركة "إنماء للتأجير التمويلي"، و"أياي للتمويل متناهي الصغر"، وصندوق الاستثمار المباشر لمشروعات التنمية السياحية "بوريوس"، بالإضافة إلى شركة "أياي للاستثمار والتطوير الصناعي".

# التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: مبادرات

20

## مبادرة صندوق أملاك

- صندوق أملاك هو صندوق استثماري قادر على المشاركة مع المؤسسات المالية والصناديق السيادية العربية والعالمية في مشروعات كبيرة الحجم، مملوگًا بالكامل للدولة من خلال بنك الإستثمار القومي برأس مال 5 مليارات جنيه.
- يمثل الصندوق ذراعاً استثمارياً للدولة حيث يعمل علي التخطيط المتكامل لضمان الإستخدام الأمثل لأصول الدولة ومن ثم محاسبة الجهات المختلفة على النتائج بعد توفير الإدارة المحترفة ونظم التحفيز للإدارة والعاملين.
- يهدف الصندوق إلى تطوير أملاك مصر وتوجيه جزء من الخطة الاستثمارية في الموازنة العامة وبعض أصول الدولة إلى الصندوق لإدارتها بطريقة إحترافية، مع التركيز على الشفافية ورفع الكفاءة لتحقيق عائد إقتصادي مجزٍ ونمو سريع لأموال وأصول الدولة.
- القطاعات المستهدفة للصندوق طبقاً لاستراتيجية مصر 2030 تتضمن الإسكان والصناعة والزراعة والاتصالات والبتروال والسياحة والنقل واللوجستيات وتجارة التجزئة.

# صندوق مصر السيادي كأحد أدوات التمويل المبتكر للتنمية 2018 – أهداف الصندوق

21

التعاون والمشاركة مع  
الصناديق العربية أو  
الأجنبية النظيرة أو  
المؤسسات المالية المختلفة  
لتحقيق العائد الاستثماري

04

مراعاة التوافق مع أفضل  
الممارسات المتعارف عليها  
الخاصة بالمسئولية البيئية  
والاجتماعية وقواعد الحوكمة

03

01

المساهمة في التنمية  
الاقتصادية المستدامة من  
خلال إدارة أمواله وأصوله

02

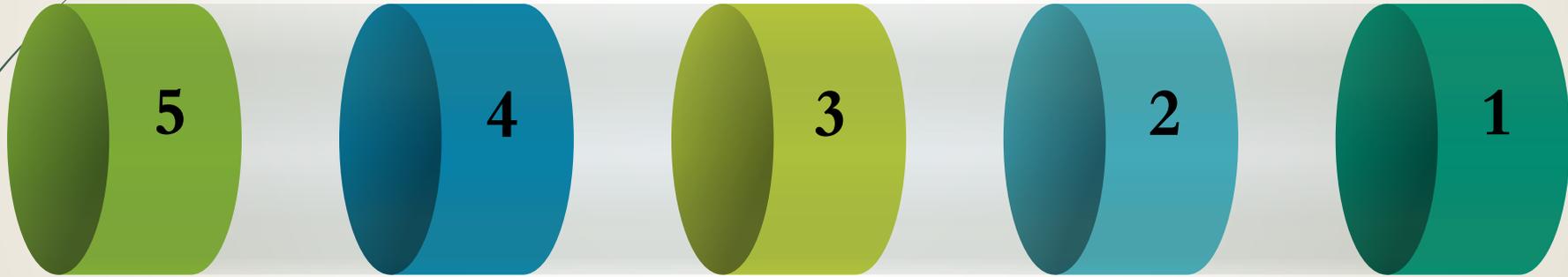
تحقيق الاستغلال الأمثل  
لموارد الصندوق وأصوله  
وفق أفضل المعايير  
والقواعد الدولية

# صندوق مصر السيادي كأحد أدوات التمويل المبتكر للتنمية – صلاحيات الصندوق

22

شراء وبيع واستئجار واستغلال  
الأصول الثابتة والمنقولة  
والانتفاع بها

الاستثمار في الأوراق  
والأدوات المالية



إقراض أو ضمان صناديق  
الاستثمار والشركات التابعة

الاقتراض والحصول على  
التسهيلات الائتمانية وإصدار  
السندات وصكوك التمويل  
وغيرها من أدوات الدين

المساهمة بمفرده أو مع الغير في  
تأسيس الشركات أو الصناديق أو  
في زيادة رؤوس أموالها، وذلك في  
القطاعات المحددة وفقاً لسياسة  
الاستثمار

## صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم كأحد أدوات التمويل المبتكر

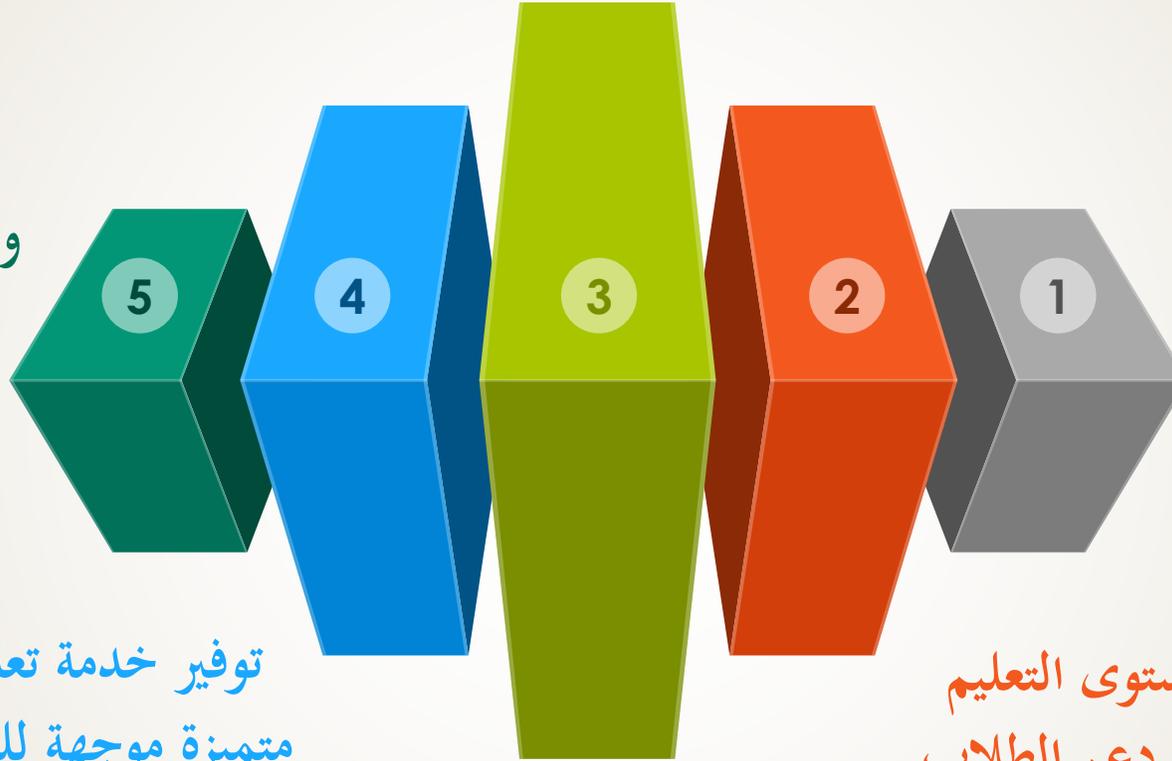
تم إنشاؤه في عام 2019 في ظل قانون هيئة  
سوق المال الجديد كوقف خيري يتم  
الاستفادة من عائده في التعليم

تم تأسيسه بالتعاون مع بنكين وثلاثة رجال  
أعمال وإحدى شركات بنك الاستثمار  
القومي وسيتم الدعوة للاكتتاب العام للأفراد  
والمؤسسات بالصندوق

# صندوق الاستثمار القومي الخيري للتعليم كأحد أدوات التمويل المبتكر - أهداف إنشاء الصندوق

24

إدارة العمل الخيري  
والوقف بشكل مؤسسي



إيجاد آلية لتوفير  
تمويل مستدام  
للمشروعات  
التعليمية

توفير خدمة تعليمية  
متميزة موجهة للمناطق  
المحرومة والأكثر احتياجاً

الارتقاء بمستوى التعليم  
والعمل على دعم الطلاب

توفير بيئة داعمة لدمج ذوي  
الإعاقة البسيطة بمدارس  
التعليم قبل الجامعي

## التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: مبادرات

### ان اي كايبتال

- «ان اي كايبتال» للاستشارات المالية وإدارة الأصول. شركة مملوكة بالكامل لبنك الاستثمار القومي التابع لوزارة التخطيط وتعتمد عليها الجهات الحكومية والعامّة في إعداد دراسات الجدوى، وتكون بمثابة الجهة الاستشارية للحكومة كبديل أو بالشراكة مع الجهات العالمية.
- في 2016 كلفت وزارة الاستثمار «ان اي كايبتال» لترويج وتغطية الاكتتاب والاستشارات المالية بوضع برنامج طرح شركات عامة بالبورصة.

### بروتوكول تعاون لإنشاء جامعة اسلسكا

- في أكتوبر 2016 تم توقيع بروتوكول تعاون لإنشاء "جامعة اسلسكا مصر" كفرع للمدرسة العليا للعلوم التجارية التطبيقية "اسلسكا باريس" بجمهورية مصر العربية لإعداد وتأهيل القيادات الحكومية بالجهاز الإداري للدولة، وذلك بمقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- تلتزم المدرسة بتوفير 1500 منحة لتدريب 1500 موظف من القطاع الحكومي على 10 دفعات بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 35 مليون جنيه.
- تقوم المدرسة بنقل برنامج تأهيل وإعداد القيادات الحكومية إلى المعهد القومي للإدارة، وكذلك معهد التخطيط القومي في إطار زمني من أربع إلى خمس سنوات على الأكثر من تاريخ توقيع البروتوكول.

## التمويل غير التقليدي للتنمية في مصر: مبادرات

26

- تنوع شبكة التمويل غير التقليدي
- الإستفادة من الأصول المالية وغير المالية الراكدة
- نظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مازالت ضعيفة مقارنة بالعديد من البلدان نظراً للعديد من المشكلات المؤسسية والقانونية والمالية والإقتصادية.
- التوسع في التطبيقات الخاصة بمبادلات الديون رغم إمكانيات الإستفادة منها.
- الإعتماد على الزيادة المباشرة في الضرائب والرسوم لتمويل التنمية دون إستخدام آليات مثل الضرائب العالمية وتصاريح الإنبعاثات وغيرها.
- إستخدام السندات (مثل صكوك مشروع قناة السويس) لا يزال في حاجة إلى المزيد من التطوير.
- تعزيز الإستفادة من المنح القائمة على المنافسة (الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال).
- المزيد من الجهد لإستقطاب المعونات الأجنبية والإستثمار الأجنبي المباشر.

شكراً لحسن الاستماع